مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: إمكانية المساهمة الشعبوية في دمقرطة النظام السياسي العراقي بعد عام 2019
اسم الكاتب: سماح مهدي صالح العلياوي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6156
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 13:27 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Possibility of Populist Contribution in Democratizing the Iraqi Political System after 2019

Samah Mahdi Salih Al – Elayawi*
samahm.alalayawi@uokufa.edu.iq

Receipt date: 16/12/2023 Accepted date: 3/3/2024 Publication date:1/6/2024

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi67.695

Copyrights: © 2024 by the author.

The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC By) license Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

Promoting the democratic system means establishing the law, achieving justice, and developing awareness of behavior and freedom in a way that serves the public good and achieves the higher goals of society. When the process of democratic transformation is linked to the use of hard power that does not take into account internal variables, it is confronted with obstacles. The United States has taken it upon itself to employ democracy in Iraq after 2003, investing its outcomes in a way that is compatible with the arbitrary use of force, and formulating a political process based on consensual democracy and loose party pluralism. As a result of the psychological and value repercussions produced by the American project, the national forces attempted to restructure the political structure and establish a social space based on diversity, representation, and peaceful struggle for power. However, the conflict of partisan interests, external interference, and repeated collapses in building state institutions prevented progress and increased from the dissonance between the polarized centers of power, and between individuals and groups. The intelligentsia has attempted to restore the social and political balance of values after the popular demands in 2019, to establish a democratic political and cultural project by dismantling the totalitarian structure of the deep state, and establishing an integrated system of freedom on rational foundations based on the poles of the citizen, society, and the state.

keywords: United States, Iraq, Democracy, Populism, Political System.

* Asst. Prof. Dr. /University of Kufa/ College of Political Science.

إمكانيةُ المُساهمةِ الشَّعبويَّةِ في دمقرطة النِّظامِ السِّياسيِّ العراقيِّ بعد عام 2019

سماح مهدي صالح العلياوي*
samahm.alalayawi@uokufa.edu.iq

تاريخ الاستلام: 2023/12/16 تاريخ قبول النشر: 2024/3/3 تاريخ النشر:2024/6/1

المُلخص:

إنَّ إشاعة النظام الديمقراطي يعني ترسيخ القانون، وتحقيق العدالة، وتنمية الوعي بالسُّلوك والحريَّة بما يخدم الصالح العام، ويحقِّق الأهداف العُليا للمجتمع، وحينما ترتبط عملية التحوُّل الديمقراطي باستعمال القوَّة الصَلِبة الّتي لا تراعي المُتغيِّرات الداخلية فإنها تصدم بمعوِّقات، فقد أخذت الولايات المتَّحدة على عاتقها توظيف الديمقراطية في العراق بعد عام 2003، واستثمار مخرجاتها بما يتلاءم والاستعمال المتعسف للقوَّة، وصياغة عملية سياسيَّة قائمة على الديمقراطية التوافقية، والتعدُّدية الحزبية الفضفاضة. ونتيجة للانعكاسات السيكولوجية والقيمية الّتي أفرزها المشروع الأميركي، فقد حاولت القِوى الوطنيَّة إعادة هيكلة البنية السِّياسيَّة، وتأسيس فضاء اجتماعي يرتكز على التنوع والتمثيل والصِّراع السِّلمي على السُّلطة، غير أن تضارب المصالح الحزبية، والتدخُّلات الخارجية، والانهيارات المتكررة في بناء مؤسَّسات الدَّولة حالت من دون التقدُّم، وزادت من التنافر بين مراكز الاستقطاب في السُّلطة، وبين الأفراد والجماعات، وقد حاولت الأنتليجنسيا إعادة التوازن الاجتماعي والقِيَمي السِّياسيّ بعد المطالبات الجماهيرية عام 2019، لإقامة مشروع سياسي وثقافي ديمقراطي عِبرَ تفكيك البنية الشمولية للدَّولة العميقة، وإرساء منظومة متكاملة للحريَّة على أسسٍ عقلانية تقوم على أقطاب المواطن والمجتمع والدَّولة.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتَّحدة، العراق، الديمقراطية، الشعبوية، النظام السِّياسي.

* أستاذ مساعد دكتور/ جامعة الكوفة/ كلية العلوم السياسية.

المقدمة:

يشتمل العراق على التعدُّدية القومية، الثَّقافية، الدّينيَّة، والمذهبية الّتي ارتكنت في ضوء الاحتلال الأميركي إلى إقامة المشروع السِّياسي والثَّقافي الديمقراطي الّذي يفترض تأسيس الدَّولة عِبرَ تفكيك البنية الشمولية للدَّولة الاستبدادية، وإرساء منظومة تكاملية تعنى بالحريَّة الإجتماعية على أسسٍ عقلانية، وتدرك حدودها الواقعية، لكن النظام السِّياسي العراقي الجديد القائم على التوافقية والمحاصصة استمد مقوّماته من التدخُّلات الخارجية، والمصالح الفئوية، والتناحرات الحزبية، والابتعاد عن مفهوم الدَّولة الوطنيَّة، ولم تكن القِوى السِّياسيَّة المتفاعلة في إطار المؤسَّسات الدستورية الديمقراطية مُؤْمِنَة بالمصلحة العامة، الأمر الّذي عزَّز من تراجع الهويَّة الشاملة، وأضعف من التلاحم الوطني، وأدَّى إلى عدم الاستقرار السِّياسي والاجتماعي، وفقدان الثقة الشعبية بطبيعة النظام السِّياسي والقِوى القابضة على السُّلطة.

وتأتي أهميَّة البحث من طريق التركيز على السِّياسة الخارجية الأميركية الّتي سعت إلى توظيف الديمقراطية الرأسمالية لإقامة النظام السِّياسي العراقي الجديد بعد الاحتلال، وأن التوافقات الحزبية وعدم التَمعّن بالمصالح الوطنيَّة زاد من السخط الشعبي على طبيعة النظام السِّياسي، حيث المشاركة في الاحتجاجات والمظاهرات المطالبة بإعادة هيكلة المنظومة القانونية والسِّياسيَّة في الدَّولة.

ويتمحور البحث حول إشكالية مفادها: "مدى إسهام التحركات الشعبية في إعادة صياغة النظام السِّياسيّ العراقي"، فعلى الرغم من قدرة الاحتجاجات الشعبية على أرباك المشهد السياسي عام 2019، وإجبار الحكومة على الاستقالة إلا أنها لم تتمكن من تغيير المشهد السياسي، وعليه تتَّضح التساؤلات التالية، وهي: ما هي طبيعة البنية الهيكلية للنظام السِّياسيّ العراقي في ضوء التدخُّل الأميركي في صياغة المنظومة السياسية العراقية؟ وما هي الأسباب المحورية التي أدت إلى ضعف العلاقة التبادلية بين أقطاب السُّلطة وبين المصالح الشعبية الأمر الذي أدى إلى احتجاجات شعبية مطالبة بالإصلاح.

ويفترض البحث أن النظام السِّياسي العراقي القائم على الديمقراطية التوافقية للاحتلال لم تتمكن من إقامة دولة تعنى بتوطيد الروابط الوطنيَّة بين أبناء الشَّعب، وبات من الضروري اعتماد الرؤية الوطنيَّة العراقية المستقلة في إقامة النظام السِّياسي، والّتي لا تتجاوز الخصوصيات ولا تغفل عن التجارب العالمية.

واشتمل البحث على المُلخص، والمُقدِّمة، والخاتمة، كما تضمن مبحثين: الأول عنوانه: "مُقوِّمات النظام السِّياسيّ العراقي في ضوء التدخُّل الأميركي". وتناول المبحث الثاني: "ضعف العلاقة التبادلية بين أقطاب السُّلطة والمصالح الشعبية".

المنهجية:

اعتمد البحث على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، بغية الاستقراء الشامل لطبيعة التدخُّل الأميركي في إقامة النظام السِّياسي العراقي، والكشف عن التداعيات الّتي تَمَخَّضت عن هذا النظام.

المبحث الأول: مُقوِّمات النظام السِّياسيّ العراقي في ضوء التدخُّل الأميركي

يقترن تحرك الولايات المتَّحدة في المناطق ذات الأهميَّة الإستراتيجية بمبدأ دعم الاستقرار العالمي ونشر الديمقراطية والحريَّة، بهدف مواجهة التهديدات المحتملة والمنظورة في ظلّ المُتغيِّرات الّتي تعيد تحديد معالم النظام الدَّوْلي، واستثمار الديمقراطية بالنظر إلى أنها أداة تساعد على انتهاز الفرص من أجل إرساء أسس تدعم المصالح الأميركية، وهذه الإستراتيجية تقوض ما يُسمَّى بـ"الدُّوَل الفاشلة" أو "الدُّوَل المُناهضة"، ومن ثمَّ سيادة عالم من الحريَّة المرتبطة بالمصالح سوف يكون أكثر أمناً لكل الدُّوَل الليبرالية، وحسب التصور الأميركي فأن مفهوم استعمال القوَّة على المستوى العالمي سوف يتحوَّل من الاستعمال المتعسف الّذي يتسبب في قهر الشَّعوب إلى الاستعمال القانوني لتدعيم النظام العالمي، وتحقيق العدالة، وحفظ السَّلام الجَمَاعي الّذي يتطلب قوَّة تقوم بعملية الضبط لإدارة العلاقات المركزية في عالم مُتغيِّر، وتقوية التطلُّعات لتشكيل نظام عالمي أكثر تعاوناً،

واحتواء النزاعات أو إنهاؤها، والحؤول دون الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والتعامل بفعالية مع تزايد انعدام المساواة.

لذلك تدخّلت الولايات المتَّحدة لإسقاط النظام السِّياسيّ الاستبدادي في العراق عام 2003، تحت شعار: "عملية تحرير العراق" (Operation liberation of Iraq) في عملية الـ"صدمة والرعب" (shock and awe)، وبدعوى تحقيق نزع السِّلاح المُحرَّم لدَى النظام العراقي، وجعل العالم أكثر أمناً، وتحرير الشَّعب العراقي، وسرعان ما أعلنت الولايات المتَّحدة عن مشروعها الديمقراطي في العراق، وتصميمها لإنجاح الأنموذج السِّياسي البديل لكي يحتذى به في الشَّرق الأوسط، اذ يتجاوز تركز ثقافة الأنظمة الشمولية ضمن استراتيجية الفوضى الخلاقة في هدم وإعادة بناء الأنظمة وفق السياقات الأميركية، إذ جرى إقامة النظام السِّياسي العراقي الجديد على قاعدة المحاصصة الحزبية، الطائفية، العرقية، والأثنية، والّتي حكمت نسق العملية التوافقية في اتَّخاذ القرارات المصيرية في الدَّولة، وأصابت منظومة القِيَم السِّياسيَّة والإجتماعية والثَّقافية والإقتصادية، وبنية الهويَّة الوطنيَّة.

وقد برزت مجموعة من المُتغيِّرات دفعت مؤسَّسات الدَّولة والمجتمع إلى عدم الاستقرار، أهمُّها: التسلُّط الحزبي وانعدام الحوار الوطني بين الأطراف القابضة على السُّلطة، والتعدُّدية الحزبية الّتي فاقت قدرة النظام السِّياسي على استيعابها، والابتعاد عن المصالح الوطنيَّة والرغبة في تحقيق المصالح الفئوية، وشعور بعض القِوى السِّياسيَّة بأولوية القيادة وأفضلية الريادة في إدارة النظام السِّياسي، وتنامي التدخُّلات الخارجية من طريق الأدوات الداخلية، لذلك بدأت مرحلة جديدة من النفور السِّياسي في العراق بين الشَّعب والقِوى المهيمنة على السُّلطة، كون المشكلة بنيوية تتعلق بمجمل النظام السِّياسي القائم على المحاصصة الّتي أفرزت الفساد الشامل ممَّا انعكس سلباً على مصالح المواطنين. وبناء عليه، سوف نقسِّم هذا المبحث على مطلبين، هما: المطلب الأول، ثوابت المشروع الديمقراطي الأميركي. والمطلب الثاني، مرتكزات النظام السِّياسيّ العراقي الجديد.

المطلب الأول: ثوابت المشروع الديمقراطي الأميركي

استعملت الولايات المتَّحدة الاتِّساع الملحوظ للمطالبة بالتحوُّل الديمقراطي في العراق؛ بسبب طبيعة التنازع على السُّلطة بين الفئة السِّياسيَّة الشمولية الفاقدة للشَّرعية، وتأثير الجوانب الثَّقافية والنفسية لفكرة الديمقراطية كونها تطوُّر الوعي بالسُّلوك الّذي يخدم الصالح العام، وتسمح بإقامة الحوارات الرشيدة لاتِّخاذ القرارات العقلانية، واحترام الآخرين والمساواة أمام القانون، وقد تبنت الولايات المتَّحدة توظيف فكرة الديمقراطية عِبرَ القِوى الناعمة لتعزّز قوّتها الأيديولوجيَّة الّتي يُمكن استعمالها لإقناع الآخرين بتغيير مواقفهم وتحركهم، وتكوين الحلفاء في مختلف مناطق العالم بغية خلق إرادة مشتركة تُجَاه القضايا المصيرية في السِّياسة الأميركية. وبناء عليه، سوف نقسِّم هذا الطلب على فقرتين، هما: الفقرة الأولى، فكرة الديمقراطية في السِّياسة الأميركية. والفقرة الثانية، الأدوات العملية في تطبيق الديمقراطية الأميركية.

القسم الأول: فكرة الديمقراطية في السِّياسة الأميركية

اتَّخذت الولايات المتَّحدة من القِيَم السامية والاتِّجاه البراغماتي في العلاقات الدَّوْلية وسيلة لتمركز القوتين السِّياسيَّة والإقتصادية عِبرَ تحديد مستوى الأخطار الخارجية، هي: "المصالح الحيوية" المتمثلة في حماية الأرض والشَّعب، وتحقيق الرفاهية الإقتصادية للشَّعب الأميركي، وقيادة وحماية النظام الرأسمالي العالمي، وحماية الأقاليم الحيوية، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ويمكن تنفيذ هذه المصالح عن طريق تحجيم أيّ قوَّة تحاول أن تفرض سيطرتها القارية، وتكثيف وجود القواعد العسكري الدائمة، كذلك دَيْمُومة التحالفات والاتِّفاقيات مع الدُّوَل الحليفة والصديقة، وزيادة المساعدات العسكرية والمالية الّتي تدعم جهود تطبيق وتطوير الترتيبات الأمنيَّة الجديدة، و"المصالح الهامشية" المتمثلة في دعم جهود منظَّمة الأمم المتَّحدة في تحقيق السَّلام العالمي، والمشاركة الفاعلة في المحافل الدَّوْلية (نيكسون 1992، 39).

أمَّا "المصالح المهمة" فهي دعم الحلفاء وحماية الأصدقاء، ونشر القِيَم الليبرالية أهمُّها الحريَّة والرأسمالية الديمقراطية وهي نظام سياسي واقتصادي يجمع بين الرأسمالية ودولة الرفاه القوية الّتي تكبّل بالحريات الفردية، وتتطلب سيطرة المسؤولين المنتخبين على السُلطة القسرية العسكرية، لإقامة دولة مدنية تقوم بتوزيع الموارد عِبرَ الإنتاجية الحدّية والاستحقاق الاجتماعي، وتجمع المنافسة الشديدة والمشاريع التجارية المستدامة، وتحافظ على الشركات الخاصة واقتصاد السُوق الحرة إذ تُحدَّد أسعار السِّلع والبضائع ذاتياً من دون قوانين العرض والطلب أو تدخل أيّ سلطة (فلورباييه 2007, 63).

وبدأت النخبة الرأسمالية السِّياسيَّة الأميركية بمحاولات للهيمنة والسَّيطرة والتوسُّع الخارجي، إذ أصبح النظامان الاقتصادي الرأسمالي والسِّياسي نظامين للتِّجارة والحكم في ضوء تحالف المال والسُلطة السِّياسيَّة، وانطلقت الولايات المتَّحدة تروج لنشر الرسالة السامية تحت شعار: نشر الأنموذج الرأسمالي وقِيَم الحريَّة الإقتصادية والنزعة الفردية، بذريعة أنها قائدة الرأسمالية العالمية، وصاحبة الاقتصاد الأعظم ذي الامتداد العالمي، ومحركة الاقتصاد العالمي المسيطر والمهيمن على معظم الأسواق (بريجينسكي 1998، 88).

وجراء تجير برجَي التِّجارة العالمية ومبنى البنتاغون عام 2001، وجدت الولايات المتَّحدة من الضروري أن تستعمل قوّتها في تصدير قِيَمها وتقاليدها، وأن تشجع الحريَّة والديمقراطية وفق مقتضياتها المصلحية لكي تحمي المصالح في الأقاليم المهمة خاصة الشَّرق الأوسط، إذ إنّ القمع والفساد وعدم الاستقرار يؤدي إلى الإرهاب الّذي يستهدف المصالح الأميركية، لذلك أكدت الاستراتيجيتان للأمن القومي الأميركي في كانون الأول 2002، وفي آذار 2006، على الدفاع عن طموحات وشرف الإنسانية، وتقوية الحلفاء ضدَّ الإرهاب العالمي، ومنع الهجوم ضدَّ الولايات المتَّحدة، وحلفائها أو استعمال أسلحة الدمار الشامل، ومواجهة النزاعات الإقليميَّة، وإعلان مرحلة التطوير الاقتصادي من طريق اقتصاد السُوق والتِّجارة الحرة، ودفع المجتمعات نحو الديمقراطية، ووضع أجندة التعاون والعمل مع الدُوَل الكُبْرَى (السبعاوي 2021، 251).

وبدأ التحرك الاستراتيجي الأميركي يرمي إلى المساعدة في الاصلاحات الديمقراطية وزيادة الحريَّة في الأقاليم المهمة وفق الرغبات والتطلُّعات الأميركية، وليس وفق مقتضيات وتقاليد هذه الأقاليم ممَّا أفرز أنموذجاً هجيناً للديمقراطية الرأسمالية، اذ عملت واشنطن على دعم بعض الأنظمة المعادية لحقوق الإنسان كونها تدعم السِّياسة الأميركية، واسقطت بعض الأنظمة لمجرد مناهضتها للسِّياسة الأميركية، وأشار الرئيس الأميركي "جورج دبليو بوش" (George W. Bush) في كانون الثاني 2005، قائلاً: "بقاء حريتنا في بلادنا يعتمد بشكل متزايد على نجاح الحريَّة في البلدان الأخرى ... لذلك فأن الولايات المتَّحدة تكمن سياستها في السَّعي إلى دعم ونمو الحركات والمؤسَّسات الديمقراطية"، وأكَّد في خطاب حالة الاتِّحاد أمام جلسة مشتركة للكونغرس في شباط 2006، قائلاً: "إن أمن أميركا المستقبلي يعتمد على إنهاء الطغيان ... كل خطوة نحو الديمقراطية في العالم تجعل بلدنا أكثر أمنا" (التقرير الاستراتيجي 2006، 52).

إن توظيف الديمقراطية في السِّياسة الخارجية الأميركية تعنى بالأساس إلى تأمين المصلحة والمنفعة الذاتية من طريق نشر القِيَم السامية المتمثلة بالديمقراطية والحريَّة والتمسُّك بها وترويجها على المستوى العالمي، لكن الولايات المتَّحدة تعتمد على المبدأ البراغماتي الّذي يقتضي عدم تطبيق المثل والقِيَم في حال تعارضت مع المصالح والأهداف المحورية في المناطق الحيوية ذات المكانة الإستراتيجية.

القسم الثاني: الأدوات العملية في تطبيق الديمقراطية الأميركية

تعتمد السِّياسة الخارجية الأميركية في نشر المبادئ الديمقراطية عالمياً على المدرسة "الويلسونية" (Wilsonian) المنسوبة للرئيس الأميركي "توماس ويلسون" (Thomas Wilson)، وتهتم هذه المدرسة بالجوانب القانونية والأخلاقية للنظام العالمي، وتعتقد أن المصالح الأميركية تتطلب تقبل الدُّوَل للقِيَم الأميركية، وأن تدير الدُّوَل شؤونها الخاصة طبقاً لهذه القِيَم، وأن النُّظُم الديمقراطية الّتي تعتمد على حكم القانون تقدّم شركاء يُمكن الوثوق بهم، وأفضل من النُّظُم الملكية والاستبدادية فالحكومات الديمقراطية تكون أقل عرضة للتقلبات

وأكثر ثباتاً من الأنظمة الأوتوقراطية، وتبعد خطر سيطرة النخب العسكرية على الحكم والّتي تفضل الحرب على السَّلام، كما أن المجتمعات التّي تديرها الأنظمة الديمقراطية تؤدي إلى تكوين قواعد سليمة للمجتمع الدَّوْلي للوصول إلى التوافق الأخلاقي والسِّياسي والاستقرار العالمي (Mead 2002, 187 – 191).

وسعت الولايات المتَّحدة إلى شعار الديمقراطية العالمية من طريق برامج منظَّمة الأمم المتَّحدة المختصة بالحكم الرشيد والتدخُّل الدَّوْلي الإنساني بوصفه مفهوماً يستهدف الحفاظ على الكرامة الإنسانية، وبدأت الولايات المتَّحدة تحدَّد المسارات للتعامل مع هذا الشعار من حيث الموائمة بين المصالح، وبين استعمال الإكراه والإرغام ضدَّ الدُّوَل المستبدة من خلال الاعتماد على ثلاثة طرق لإجراء التغيير في الأنظمة المُناهضة، وهي: الأول "التحوُّل الفوقي" الّذي يتضمَّن المبادرة من قادة النظام للقيام بعملية التغيير، وتنقسم على نوعين، هما: "القيادة المدنية" الّتي تسعى إلى التحوُّل الديمقراطي سلمياً، وإنهاء أثار الحكم السُّلطوي، و"القيادة العسكرية" الّتي تضع شروطاً للتحوُّل الديمقراطي أهمُّها احترام مكانة المؤسَّسة العسكرية، والثاني، "التحوُّل التفاوضي" يتمثَّل في انخراط النظام الأحادي السُّلطوي في حوار مع القِوى الوطنيَّة الداخلية وتجري بوساطة القِوى السِّياسيَّة الأممية، بغية وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام وإقامة نظام ديمقراطي، والثالث، "التحوُّل الشعبي" يتجسد بعد الصِّراعات العنيفة واحتجاجات التنظيمات الشعبية، والإضرابات العامة، وقيام بعض أعمال العنف من جانب القِوى الإجتماعية الرافضة للوضع القائم، وغالباً تستجيب القيادات الحاكمة بإجراء الاصلاحات خوفاً من تفاقم الموقف، وسعياً لاحتواء الأزمة (سلامة 2001، 33–34).

وتقدُّم الولايات المتَّحدة الدّعم السِّياسي المباشر لإسقاط الأنظمة من خلال التحشيد والتعبئة الجماهيرية والضغط الشعبي على الحكومات، والقيام بدور الوسيط بين النظام السِّياسي والمجتمع، ورعاية المؤتمرات والحوارات الّتي تطالب بالتغيير، وتقدُّم التمويل للأحزاب السِّياسيَّة المعارضة المتوافقة بأهدافها وأيديولوجياتها، وتسعى إلى توفير البيئة الملائمة لعمل الأحزاب عن طريق الضغط على النظام السِّياسي القائم لضمان عدم مضايقة قادة الأحزاب

وملاكها، والترويج للقيادات السِّياسيَّة المعارضة وفق مخطط موجه يدعم الأحزاب القادرة على التأثير والمتمكنة من التغيير، كما تقدّم الولايات المتَّحدة الدّعم السِّياسي غير المباشر عن طريق الحلفاء والأصدقاء والمنظمات الإقليميَّة والدَّوْلية، إذ تستهدف تهيئة البيئة السِّياسيَّة في مجتمع معين أو نظام سياسي معين من خلال توفير المستلزمات الضرورية لتنظيمات المجتمع المدني والمؤسَّسات غير الحكومية، بهدف تشكيل تنظيمات مجتمعية قادرة على التأثير (الربيعي 2016، 212–213).

وأدركت الولايات المتَّحدة حتمية التحوُّل الديمقراطي عِبرَ الأدوات الثَّقافية، إذ تسهمُّ الثَّقافة المجتمعية في تحويل القناعات إلى سلوكيات وأنشطة واقعية، إذ يتقبل المجتمع القيام بعملية التغيير ويتحمل تكاليفه وأعباءه، وتغييب الثقافات الخاصة في المجتمعات واستبدالها بثقافة واحدة عامة تتمثَّل في نشر التجربة ونمط الحياة الأميركية باسم "الأمركة" (Americanization) عن طريق آليات نشر الأفكار، أهمُّها: شبكات الإنترنيت، الأقمار الصِّناعيَّة، قنوات الإعلام الفضائية، الاتصالات العالمية، أنظمة الشبكات والدوائر الفائقة، والتجارة المعلوماتية في ظلّ الثَّورة التِكْنُولُوجية والمعرفية.

وتستغل الولايات المتَّحدة الوسائل الإقتصادية إذ تمتلك عناصر القوَّة الإقتصادية الشاملة في النظام الليبرالي، بهدف الترويج للرأسمالية الديمقراطية عِبرَ أسلوبين، هما: الأول "الترغيب والتحفيز" وهو تقديم المساعدات الخارجية لتحقيق المصالح الأميركية، وهو برنامج المعونة الإقتصادية المصمم لمساعدة الدُّوَل غير الديمقراطية لتصبح ديمقراطية عن طريق الوكالة الأميركية للتنمية الدَّوْلية، وتنفق المعونات على دعم الأنظمة الديمقراطية الناشئة، واصلاح المؤسَّسات للارتقاء بالمستوى الوظيفي، والجوانب الإجتماعية والبنى التحتية، وتقليل القيود القانونية على الدُّوَل الساعية للديمقراطية من أجل الحصول على قروض من صندوق النقد الدَّوْلي والبنك الدَّوْلي للإنشاء والتعمير. والثاني أسلوب "الترهيب والعقاب" المتمثل بالعقوبات الإقتصادية المفروضة من مجلس الأمن الدَّوْلي بإرادة الولايات المتَّحدة الّتي تلجأ إلى فرض العقوبات أو الحصار أو المقاطعة للضغط على الحكومات الّتي تشكل تهديداً للمبادئ

الديمقراطية (أوتارى وكارودرز2006، 4-13) والمصالح الأميركية، إذ ان المساعدات والقروض والعقوبات أدخلت الدُّوَل الفقيرة في دوامة المديونية والتبعية للخارج.

كما تستعمل الولايات المتَّحدة القوَّة العسكرية لإلحاق الهزيمة بالقوَّة المعتدية بعنوان نشر الديمقراطية عالمياً، بهدف حماية الأنظمة الديمقراطية أو إسقاط الأنظمة الشمولية الّتي تمتد سيطرتها إلى الأقاليم الحيوية وفق مبدأ التدخُّل الإنساني عن طريق حلف شمال الأطلسي، لكن الآلية العسكرية ذات تكلفة باهظة مادياً ومعنوياً، وفي حال تحقيق الغاية العسكرية لتشكيل أنظمة سياسيَّة وفق الأسس الليبرالية الأميركية فأن تلك الأنظمة السِّياسيَّة تكون ضعيفة التأييد الشعبي، ويعتمد بقاؤها على الدّعم الأميركي، وهذا يجعل عملية التغيير الديمقراطية أبعد عن النهج الاختياري الّذي ينبغي أن تنتقيه الجَمَاعة السِّياسيَّة طوعاً.

المطلب الثاني: مرتكزات النظام السِّياسيّ العراقي الجديد

سعت الولايات المتَّحدة بعد احتلال العراق إلى إقامة نظام سياسي يرتكز على الحكومات التوافقية المحاصصاتية، لذلك أخذت القِيَم السِّياسيَّة والإجتماعية المتدنية تسيطر على جزء من الكتل السِّياسيَّة، وسط تغييب الهويَّة الوطنيَّة، وتنامي الهويات الفرعية الطائفية والأثنية والعرقية، وأصبحت هذه المفاهيم والسُّلوكيات تجسد ظاهرة بنيوية تغلغلت في المدرك الاجتماعي وحازت على الاعتراف الجمعي كونها ظاهرة تتلاءم مع الانحرافات الأخلاقية السِّياسيَّة جميعاً، فقد أخذ التهميش والاقصاء والاستبعاد يؤطر مسارات الجهد السِّياسي ويزيد من الخلل في التوازنات الإجتماعية والقِيَمية وفق قاعدة الصِّراع الداخلي على السُّلطة واقتسام المغانم، والولاء الخارجي للمرجعية الفكرية في المنظومة العقائدية، وإهمال المصلحة العامة. وبناء عليه، سوف نقسِّم هذا الطلب على فقرتين، هما: الفقرة الأولى، طبيعة البناء الهيكلي للعملية السِّياسيَّة. والفقرة الثانية، انعكاسات التنافر السِّياسي على البنى المؤسَّسية.

القسم الأول: طبيعة البناء الهيكلي للعملية السِّياسيَّة

تضمَّنت الأجندة الخارجية الأميركية لإقامة النظام السِّياسي العراقي الجديد مجموعة من الأهداف والدوافع، بعد أن أصبح الردع والاحتواء ليسا فاعلين، أهمُّها: حماية الموارد النَّفطيَّة، و"الأمن الإسرائيلي"، وإعادة ترتيب الشَّرق الأوسط بما يخدم التوجُّهات الأميركية ضمن قاعدة "الدومينو"، اذ أشار نائب وزير الدفاع الأميركي "بول ولفويتز" (Paul Wolfowitz) قائلاً: "إن العراق ليس يعني العراق فحسب"، وأكَّد رئيس مشروع القرن الأميركي الجديد "وليام كريستول" (William Kristol) قائلاً: "إعادة تأهيل العراق هو البديل المنطقي البعيد المدى من العربيَّة السعودية" (فارس 2004، 202)، أن بناء نظام سياسي حليف في العراق سوف يكون البديل عن النظام السعودي المتهم في توفير الغطاء لمنفذي تفجير برجَي التِّجارة العالمية، وسوف تتاح الفرصة لتغيير الأنظمة المُناهضة للسِّياسة الأميركية في الشَّرق الأوسط.

وكلفت الولايات المتَّحدة "بول بريمر" (Paul Bremer) لإدارة سلطة الائتلاف المؤقتة في 6 أيار 2003، وصدر قرار مجلس الأمن الدَّوْلي المرقَّم (1483) في 22 أيار 2003، الّذي خول قوَّات الاحتلال إدارة شؤون العراق وفق اتفاقيات لاهاي وجنيف، وبمساعدة إدارة عراقية بالتعاون مع منظَّمة الأمم المتَّحدة، والانتقال نحو حكومة تمثيلية تحظى بالاعتراف الدَّوْلي، وهنا شكلت سلطة الائتلاف المؤقتة مجلس الحكم الانتقالي من (25) عضواً في تموز 2003، واللّجنة الدستورية التحضيرية من (25) عضواً في آب 2003، والمجلس الوزاري من (25) عضواً في أيلول 2003 (رحمان 2020، 115).

وبعد قرار مجلس الأمن الدَّوْلي المرقَّم (1511) في تشرين الأول 2003، عُقد اتِّفاق نقل السُّلطة بين سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم الانتقالي المتضمن جدولاً لانتقال السِّيادة، وإقامة مجلس تشريعي وقانون إدارة الدَّولة المؤقت، وتمَّ نقل السُّلطة إلى حكومة عراقية مؤقتة أعضاؤها من مرشحي مجلس الحكم الانتقالي بإشراف سلطة الاحتلال، ومبعوث الأمم المتَّحدة "الأخضر الإبراهيمي"، برئاسة "إياد علاوي" و"وغازي الياور" رئيساً للجمهورية في

حزيران 2004، كما تشكلت الحكومة الانتقالية برئاسة "إبراهيم الجعفري" واختيار "جلال الطالباني" رئيساً للجمهورية في نيسان 2005 (غريري 2013، 73).

إن مشكلة العملية السِّياسيَّة العراقية بأنها جرت تحت إرادة وإدارة المحتل الّذي سعى إلى هيكلة المنظومة السِّياسية والقانونية وفق قواعد المحاصصة والتوافقية المقيتة، اذ شكل مجلس الحكم الانتقالي واللّجنة الدستورية والمجلس الوزاري على أساس التوزيع الطائفي والعرقي وهي: (13) مقعداً للشَّيعة، و(10) مقاعد للسُنَّة مناصفة للعرب والكرد، و(1) مقعد للمسيحيين، و(1) مقعد للتركمانيين (ورثنغتون وآخرون 2003، 128)، ومن الناحية العملية كانت أكثر تمثيلاً للمجتمع اذ ضمت نخبة واسعة من الطيف السِّياسي والمكوِّنات الإجتماعية للشَّعب العراقي، لكنها لم تتعامل وفق منطق القِيَم العقلانية والمشاركة في الشأن السِّياسي، إذ بدأت معارضة العرب السُنَّة في المشاركة بالعملية السِّياسيَّة والتصويت على الدستوري الّذي ضمّ أغلب مواد قانون إدارة الدَّولة المؤقت، فضلاً عن انتشار موجة من العنف الطائفي؛ لأن الفجوة السِّياسيَّة فجرت الحساسيات الأثنية ودفعت الجماعات المسلّحة المنظمة نحو دوامة العنف، جراء قرار سلطة الائتلاف بحل وزارات الدفاع والأجهزة الأمنيَّة الّتي ترافقت مع عمليات السلب والنهب إزاء اللامبالاة لمواجهة الانفلات الأمني من قِبَل قوَّات الاحتلال مع تصاعد عمليات المقاومة ضدَّ القوَّات الأميركية (معموري 2015، 92).

إن الأحزاب والحركات السِّياسيَّة العراقية الشيعية والسنية والكردية كانت في مرحلة بناء قواعدها الشعبية فلم يظهر أثر واضح لأدوارها في صعيد الواقع السِّياسي، وإنَّما عبَّرت عن مواقفها حينما اندرجت ضمن المشروع الأميركي عن طريق المقاعد الّتي شغلتها في الهيئات الحاكمة، والتوافق مع سلطة الائتلاف المؤقتة لإنشاء قانون إدارة الدَّولة المؤقت، لذا برزت المطالبات العشائرية والإجتماعية للمشاركة في الهيئة العُليا للمجلس الوطني المؤقت، وأطلاق سراح المعتقلين من سجون الاحتلال، وتأسيس الجيش العراقي بالاعتماد على القادة الوطنيين، وتحديد جدول زمني لمغادرة قوَّات الاحتلال.

وبرز دور المؤسَّسة الدّينيَّة الشيعية في التركيز على التوافق الاجتماعي وفق أسس التعايش السِّلمي، بهدف ضمان الحقوق المشروعة للأديان والمذاهب والقوميات كافة في إطار عراق موحد، وحق الشَّعب العراقي في حكم دولته بمنأى عن تدخُّل سلطة الاحتلال، ورفض آلية اللّجان التأسيسية المعينة من قِبَل سلطة الاحتلال، وضرورة تولي الإدارة العامة للدَّولة من قِبَل العناصر الأكفاء والنزيهة ذات المواقف الوطنيَّة، والركون الى العملية الديمقراطية لاختيار حكومة منتخبة من قِبَل الشَّعب (عتريس 2004، 239). ويتلخص موقف المؤسَّسة الدّينيَّة السنية في هيئة علماء المسلمين الّتي أكدت على الجدولة الواضحة والمُحدِّدة لانسحاب قوَّات الاحتلال، وإلغاء مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية واعتماد مبدأ المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، والاعتراف بالمقاومة العراقية وحقها المشروع في الدفاع عن بلدها (الجميلي 2004، 91).

القسم الثاني: انعكاسات التنافر السِّياسي على البنى المؤسَّسية

إنَّ العملية السِّياسيَّة في العراق تعرضت إلى جملة من المعوِّقات البنيوية يقف في مقدمتها تشكيل المؤسَّسات الحكومية وفق مبدأ "**الديمقراطية التوافقية**" ذات الاستقطاب المجتمعي العمودي والخطاب السِّياسي المُحدّد بشريعة اجتماعية معينة، إذ تعيد إحياء الروابط الأولية وتعظيمها على حساب الروابط الوطنيَّة، فقد حوَّلت المكوِّنات الإجتماعية العراقية إلى أحزاب سياسيَّة في ظاهرة استقطاب عمودي تؤسس للتمايز وتثبيته، وهو ما خلق حالة من التغييب للهويَّة الوطنيَّة وجعلها ممزقة بين الولاءات المُتعدِّدة، فقد برزت ظاهرة تَسْيِيس الهويات الطائفية والمناطقية والأثنية والعشائرية الّتي تقوم على الخطاب الدِّيني والثَّقافي، وصحيح أن هذه الهويات تعكس التنوع الاجتماعي وتسعى إلى إعادة توزيع المشاركة في السُّلطة وإزالة التمييز الّذي لحق بالجماعة بفعل المصالح المختلفة والتنمية غير المتكافئة، لكنها بالكاد تغطي التصدعات الإقتصادية والإجتماعية المتضاربة من دون النهوض بمؤسَّسات الدَّولة (ديناميات النزاع 2007، 48).

كذلك تطوُّر "الخطاب الطائفي السِّياسي" خلال الأعوام (2003 – 2019)، إذ أسهمت

الإدارة الأميركية في ترسيخ الطائفية الإجتماعية والسِّياسيَّة في بنية النظام العراقي الجديد بعد عام 2003، وأصبحت الطائفية أحدى أهم أدوات العمل السِّياسي الّتي تستعمل لأغراض دعائية في الحملات الانتخابية بوصفها وسيلة للحصول على أكبر عدد من الأصوات من خلال التلاعب بمشاعر الطبقة العامة، وقد ارتهنت القرارات السِّياسيَّة المصيرية الّتي من المفترضة أن تصب في مصلحة المجتمع إلى المنافسة الطائفية وكيل الاتهامات المتبادلة بين القيادات السِّياسيَّة، والّتي عمقت من حالة التوتُّر والاحتقان السِّياسي بين الكتل النيابية الّتي شهدت حالة من انعدام الثقة في قبة البرلمان، وانعدام الثقة ما بين الحكومة والمكوِّنات الأساسيَّة الأخرى (عوض 2021، 225).

فضلاً عن "تعطيل القرارات في رسم السِّياسة العامة" وتتكون في محورين، هما: الأول، "الانتماء الخارجي" إذ فرض الاحتلال عبئاً ثقيلاً قيد توجُّهات المشتركين في إدارة العملية السِّياسيَّة، وأسهم في تعزيز الانقسامات والاختلافات بين الأطراف السِّياسيَّة، وأجبرهم على التحرك في النطاقات الضيقة الأمر الّذي أعطى فرصة للتدخَّلات الخارجية للتأثير في القرارات الداخلية بفعل المصالح المشتركة بين القِوى الداخلية الّتي تبحث عن مصالحها، وبين القِوى الخارجية الّتي تذود عن أمنها القومي. والثاني، "الولاء الحزبي" فالأغلبية البرلمانية المسيطرة على الحكومة تقيد أعضاءها في انتقاد السِّياسات التنفيذية بسبب التحالفات السِّياسيَّة، فضلاً عن مشاركة أغلب الكتل البرلمانية في تشكيل الحكومة باسم حكومة الشراكة الوطنيَّة ممَّا أنهى المعارضة البرلمانية الواقعية، وأضعف آليات المراقبة والمسألة إزاء الحكومة (القيسي 2012، 90).

كذلك "ضعف أجهزة الإدارة العامة" إذ ان الانتماءات الحزبية والمحاصصة والتوافقية جعلت الأجهزة الحكومية قائمة على معيار المحاباة، وليس معيار الكفاية والتخصص، إذ أعطى مجالاً للاجتهاد والرؤية الحزبية والفئوية على حساب المنهج العقلاني في تكون الإدارة العامة المبنية على أساس الكفاية لتولي الوظائف العامة، وغياب المنهج التقويمي لآثار السِّياسة العامة ومحاسبة المقصرين في تنفيذ البرامج الحكومية، وإعداد المقترحات ومشاريع القوانين المتناقضة لمصالح فئات ومكوِّنات اجتماعية معينة، وليست مشاريع قوانين تعالج المشكلات

العامة ما يؤدي إلى إخفاق في إقرار السِّياسة العامة (البكري 2009، 74).

أيضاً "التشرذم الحزبي" و"انعدام الرؤية الوطنيَّة الموحدة" فقد ضمت الخريطة الحزبية في العراق أحزاباً دينية وقومية وليبرالية وكردية ويسارية من دون وجود قانون ينظم عمل هذه الأحزاب، وكان ظهور هذا الكم الهائل من الأحزاب ردّ فعل على حالة الاختناق السِّياسي من سيطرة الحزب الشمولي الواحد الّذي ترتبت عليه فوضى الإرادات الفردية والجَمَاعية لتأسيس تكتُّلات سياسيَّة في ظل النظام الديمقراطي في العراق، فالتشكيلات الّتي ظهرت كانت تعبيراً مباشراً عن محاولة الاشتراك في السُّلطة، ولم يكن لمعظم الأحزاب الجديدة برامج سياسيَّة شاملة أو قواعد جماهيرية عامة أو إطار تنظيمي، وقد اتسمت بالضعف والهشاشة فلا تعدوا أن تكون مجرد واجهات لشخصيات طائفية أو سياسيَّة أو عشائرية، ولم تتبن عملية التحديث المجتمعي وتحقيق الاستقرار السِّياسي وتثبيت أركان الوحدة الوطنيَّة (إبراهيم وعبد الله 2005، 30–31). لذلك بدأت الخلافات بين الكتل السِّياسيَّة حول دور الجيش وتوزيع الثروات والسِّياسة الخارجية وحقوق الإقليم، إذ بينما يرغب العرب في عراقٍ مركزي موحدٍ يسعى الأكراد للانقسام، وقانون الانتخابات القائم على مبدأ التمثيل النسبي التقريبي والتصويت بالقائمة المغلقة والدائرة الانتخابية الواحدة البعيد عن روح الديمقراطية، وتعطيل إقرار بعض القوانين مثل قانون النفط والغاز، والتأخر في تشكيل الحكومات وسط سيطرة الجماعات الإرهابية على الوضع الأمني وتراجع الجانب الاقتصادي، إذ تأخر تأليف أول حكومة دائمة خمسة أشهر برئاسة "نوري المالكي" في أيار 2006، ثمَّ تكرر تأخر تشكيل الحكومة ثمانية أشهر برئاسة "نوري المالكي" الّتي نالت ثقة البرلمان في كانون الأول 2010.

المبحث الثاني: ضعف العلاقة التبادلية بين أقطاب السُّلطة والمصالح الشعبية

إنَّ المناكفات بين أقطاب السُّلطة والتحزبات الفئوية انعكست على طبيعة النظام السِّياسي العراقي، والّذي افتقد إلى تطوير الرُؤى الفكرية والسُّلوكية الضابطة للمؤسَّسات، وأغفل القدرات الكامنة في هيكليَّة الدَّولة، إذ خلي النظام العراقي من استراتيجية واضحة المعالم

تشخص المصالح والأهداف العُليا للدَّولة، فلم تتفق المحاور المنظمة للعملية السِّياسيَّة على المشروع المجتمعي الّذي يحدّد القِيَم العامة والأهداف الأساسيَّة، والّتي يتطلب حمايتها ومتابعة دَيْمُومة بقائها من الأطراف الحكومية بوصفها الجانب المسؤول من الناحية القانونية، والخاضعة لمراقبة الشَّعب كونهم الجانب المسؤول عن شكل النظام السِّياسي والمستفيد من مخرجاته، والمعني بمتابعة مسارات التطبيق.

إن غياب البرامج الحكومية أضعف الهوية الوطنيَّة الشاملة، وجر الفئات الإجتماعية المنضوية في العملية السِّياسيَّة نحو التخندق والتحزب الطائفي والعرقي الأثني، والرجوع إلى تشكيلات كتلوية بعيدة عن محور الوطن، بوصفها البديل عن الانتماءات الوطنيَّة والتمسُّك بالأدوات القانونية كونها الناظم الفعلِّي لتراتبية العلاقات بين الدَّولة والمجتمع، وهذه المُتغيِّرات عزَّزت من الانقسامات الداخلية وشدَّدت من الارتهان الخارجية، وأضعفت مؤسَّسات الدَّولة، وقوضت الأمن القومي، وخلقت حالة من الصِّراع المعقد بين رموز الطبقة السِّياسية وبين الجموع الجماهيرية، وهذه التباينات في الثَّقافة السِّياسيَّة والتضارب في شخصنة المصالح دفع بعض الأطراف الباحثة عن السُّلطوية إلى التهميش والاضطهاد المقترن بغياب الخدمات الأساسيَّة، والتراجع الاقتصادي الّذي أصاب المجتمع، والّذي أجج المشاعر والخطاب الشعبي لرص الصفوف السِّياسيَّة الباحثة عن التغيير لإعادة التأسيس الوطني (نظمي وحارث 2020، 42).

لذلك ظهرت الدعوات والاحتجاجات المنددّة بالطبقة السِّياسيَّة عام 2019، والمطالبة بإجراء الإصلاح والتغيير السِّياسي والاقتصادي والاجتماعي، رداً على تردّي الأوضاع، وانتشار الفساد المالي الإداري والبطالة، ووصلت مطالبات المتظاهرين إلى إسقاط النظام السِّياسي الحاكم، وإقامة نظام سياسي جديد قابل لعملية التلاحم مع مستجدات الواقع، وندّد المتظاهرون على اختلاف روافدهم الفكرية بالتدخُّلات الخارجية من طريق الأذرع الداخلية، وأتاحت الفرصة للدَّولة في اختيار السِّياسَّة الأمنيَّة المناسبة الّتي تتلاءم مع المراحل الحرجة لإدارة الدَّولة، وتتجدَّد المظاهرات المطالبة للخروج من الانسداد السِّياسي والإسراع

في تشكيل حكومة وطنيَّة تمثّل الشعور الجَمَاعي لطبقات المجتمع كافة، ومحاربة الفساد، والنشاطات الهدامة الّتي أوصلت العراق إلى نقطة حرجة، ومعالجة حالة اللا توازن الموضوعي للثَّقافة السِّياسيَّة السائدة، وإشكالية ممارسة السُّلطة السِّياسيَّة بفوضى التناقضات الموضوعية والشخصانية. وبناء عليه، سوف نقسِّم هذا المبحث على مطلبين، هما: المطلب الأول، تراجع الأداء الحكومي في التخطيط الاستراتيجي القومي. والمطلب الثاني، ظهور المطالبات الشعبوية والمُعوِّقات الردعية عام 2019.

المطلب الأول: تراجع الأداء الحكومي في التخطيط الاستراتيجي القومي

إن شخصنة النظام السِّياسي العراقي المعاصرة حوّل أجهزة الدَّولة إلى مجرد مركز لتوزيع الثروة وتسويقها لأغراض انتخابية بعيداً عن الهياكل الإنتاجية، وهذه السُّلطة لا يُمكن أن يطالها النقد أو المراجعة، إذ تنطوي خلف الشعارات الوطنيَّة من دون تحقيق أَدْنَى متطلبات العيش الكريم أو رسم ملامح سياسيَّة حقيقية يؤمِّن بها المجتمع لإدارة الدَّولة في الشؤون الداخلية والخارجية، لذلك برز حجم التعقيد في تشخيص آليات التخطيط، ووضع السِّياسات المناسبة لمراحل التغيير. وبناء عليه، نقسِّم هذا المطلب على فقرتين: الفقرة الأولى، ازدياد التخلف السِّياسي والاجتماعي. والفقرة الثانية، غياب الرؤية الوطنيَّة الموحدة.

القسم الأول: ازدياد التخلف السِّياسي والاجتماعي

إن ظاهرة التخلف رافقت العملية السِّياسيَّة في العراق كون المؤسَّسات المعنية بصناعة القرار غير قادرة على فهم الواجبات واستيعاب المسؤوليات في ضوء انفصال الطبقة الحاكمة عن الطبقة المحكومة، فضلاً عن ضعف المؤسَّسات التنفيذية في حفظ الأمن والنظام الداخلي الأمر الّذي أتاح الفرصة للأطراف الخارجية المعادية للمصالح الوطنيَّة، إذ يُفترض أن تركز الجهات المسؤولة عن إدارة السُّلطة على الموازنة بين متطلبات استقرار النظام السِّياسي والأمن الداخلي، وبين المشاركة السِّياسيَّة والتقدُّم الاقتصادي، إذ أن تعقد الوضع السِّياسي بسبب تعدَّد وتضارب مصالح القِوى المؤثرة في صنع القرارات،

وتناقض الأيديولوجيات السِّياسيَّة بين عناصر النظام والمعارضة، وتناحر عناصر النظام ذاته، والكتُّل السِّياسيَّة في عملية المطالبة بحقوقها القومية والفئوية الّذي وصل إلى حدِّ الصِدَام المسلُّح، وهذه التعقيدات هيأت الأوضاع لإشاعة الفوضى والإرباك، وقوضت الأركان الرئيسة للنظام السِّياسي والدَّولة (بينغيو 2014، 65-66).

وانعكس عدم الاستقرار على تخلف الوضع الاجتماعي، إذ انقسم المجتمع على طبقات مختلفة ومتعارضة في المصالح والاتجاهات؛ بسبب الفقر والظلم والتهميش الّذي طال بعض الفئات الإجتماعية نتيجة نمط التنمية المنخفضة، فالدُّوَل الّتي تتكون من فئات وطوائف مُتعدِّدة وغير مستقرة سياسياً تكون عرضة لإمكانية استغلال والتهيئة الجماهيرية من قِبَل القِوى المعادية، وقد برزت على السَّاحة العراقية مظاهر العسكرة المقنعة المختلفة من حيث التنظيم والتبعية والأهداف والمسميات، مثل: الأجنحة المسلّحة للكيانات السِّياسيَّة، وحمايات المسؤولين، والشركات الأمنيَّة الخاصة، والمليشيات الطائفية، والجماعات المسلّحة الفاقدة للهويَّة العقائدية أو السِّياسيَّة، مثل: تنظيمات الجريمة المنظمة، وسيطرة هذه الجماعات على عمل المؤسَّسات المدنية الرسمية وغير الرسمية، وامتد نفوذها في البرامج الحكومية.

إن تولي السُّلطة العراقية من النخب السِّياسيَّة الّتي لا تستطيع التخلص من مفاهيم الاستبداد قد زادت من حدة تراكم المشكلات السِّياسيَّة، وعرضت الفئات الإجتماعية إلى الإقصاء والتهميش والاستغلال (نصراوي 2008، 156).

القسم الثاني: غياب الرؤية الوطنيَّة الموحدة

ارتبط تشكيل النظام السِّياسي العراقي الجديد بجملة من العوامل الّتي غيبت الرؤية الشاملة لإدارة الدَّولة، أهمُّها: الانتقال المعقد من حقبة الحكم الشمولي الديكتاتوري الّذي واجه بناء دولة تعدُّدية مبنية على حريَّة الرأي والتعبير، إلى التحوُّل الفوضوي السِّياسي في ضوء الانفلات الأمني؛ بسبب طريقة حلّ وتنظيم القوَّات المسلّحة والمؤسَّسات الأمنيَّة، وثقافة السُّوق الرأسمالية المفتوحة بالتزامن مع غياب سياسات حماية الإنتاج الوطني، والبيئة

المتهيئة للاستقطاب الطائفي والعرقي في مجتمع يتسم بالتعدُّدية المركّبة، كذلك عدم وضوح مفردات قوَّة الدَّولة ووحدتها بعد التغيير حيث ظهرت تشريعات ومفاهيم وظيفية لإدارة الدَّولة تركت أثراً سلبياً على التطلُّعات السِّياسيَّة للمواطنين في بناء ثقافة جامعة تؤسّس لفهم وطني موحد، مثل: الفدراليات غير المكتملة الأركان والديمقراطية التوافقية (الخفاجي 2009، 83).

فضلاً عن تجاذب أطراف العملية السِّياسيَّة الساعية لكسب ود القِوى الإقليميَّة والدَّوْلية وفق ثوابت حزبية ضيقة لا تتوافق مع الثوابت والهويَّة المحدِّدة للمجتمع العراقي، ناهيك عن الأدوار المتضاربة للقِوى الإقليميَّة المجاورة الّتي اساءت لعملية بناء الدَّولة العراقية عن طريق العمل على تفكيك أواصر الارتباط الوطني لمكوِّنات الشَّعب.

كما أن السُّلطة الحاكمة لم تتمكن من ترتيب أولويات الأمن القومي من حيث المحدِّدات الداخلية، أهمُّها: تحديد خصائص النظام السِّياسي والقِيَمي الاجتماعي، والقدرات المتاحة، والخبرات المتراكمة، وهذه المحدِّدات ينبغي أن تسعى إلى تأكيد دور القانون واستقلال القضاء، وإنشاء البنية التحتية والمؤسَّسات الأمنيَّة الفعالة، ووضع أسس التطوُّر الاقتصادي القائم على اقتصاد السُّوق.

فضلا عن المحدِّدات الخارجية، أهمُّها: إرساء أسس العلاقات الإقليميَّة والدَّوْلية بغية توطيد الروابط مع الحلفاء المحليين والدوليين الذين يبدون استعداداً للمساهمة في ضمان أمن واستقرار العراق، إذ لم تتوضح حقيقة الدَّور المنشئ لعلاقات العراق الإقليميَّة فلم يضع صانع القرار السِّياسي الضوابط العملية لإدارة العلاقات الإقليميَّة سواء في تبني أنموذج العداء إزاء أيّ من الأطراف المعتدية، أم تبني أنموذج المعاملة بالمثل، أم تبني أنموذج الانفتاح الاستراتيجي، كذلك لم تحسم المنظومة السِّياسيَّة العراقية مكانتها وسط التسابق العالمي لإنهاء النظام الدَّوْلي الأحادي القطبية بقيادة الولايات المتَّحدة، وإنشاء النظام الدَّوْلي المتعدِّد الأقطاب بعد التقدُّم الرّوسي والصيني العالمي سواء بالانضمام إلى أحد الطرفين أم الحياد البناء.

المطلب الثاني: ظهور المطالبات الشعبوية والمُعوّقات الردعية عام 2019

انطلقت الحركات الاحتجاجية الشعبية في العراق رفضاً للطبقة الأوليغارشية الحاكمة القائمة على المحاصصة والزبائنية الّتي انهكت البنية السِّياسيَّة والإجتماعية، اذ أصبحت الدَّولة غير قادرة على التعاطي مع التحوُّلات المجتمعية، وتوفير الفرص الملائمة لإيقاف المد الاحتجاجي المرتكز على الفعل الثوري، إذ عجز النظام عن توفير التطلُّعات الشعبية في مقدمتها عدم التبعية إلى الجهات الخارجية، ومعالجة ارتفاع نسبة البطالة والبطالة المقنعة، وانهيار الدَّور التنموي للدَّولة، وتحقيق التوازن في الإدارة التمثيلية السِّياسيَّة والتوزيعية الإقتصادية، وارتهان النظام لقِوى مليشاوية تعتاش على الدَّولة، لذلك أخذ الفعل السِّياسي الشعبوي شكل المظاهرات والاحتجاجات للضغط على المؤسَّسات والقِوى السُّلطوية المهيمنة. وبناء عليه، سوف نقسِّم هذا المطلب على فقرتين، هما: الفقرة الأولى، أهداف الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالتغيير. والفقرة الثانية، مدى تأثير المطالبات الجماهيرية في السُّلطة.

القسم الأول: أهداف الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالتغيير

ركزت الجهود في حكومة "حيدر العبادي" في أيلول 2014، على هزيمة تنظيم "داعش" الّتي بعثت شعوراً بالثقة مشفوعاً بازدراء للنظام السِّياسي المتسبب بسقوط أربع محافظات وسط استمرار المطالبات بإجراء الإصلاح، وقد عكست حكومة "عادل عبد المهدي" في تشرين الأول 2018، البؤر المكوِّناتية النفعية في رسم سلوك الطبقة السِّياسية من دون الالتفات للمعارضة الشعبية الّتي أدَّت إلى أزمة الشَّرعية، إذ جاء تشكيل الحكومة وفق صفقة توافقية بين القِوى السِّياسيَّة تمَّ بموجبها تحاصص الوزارات والمؤسَّسات لتؤكِّد عجز الفاعلين عن تغيير مسار النظام السِّياسي.

إن اتِّفاق النخب الممثلة للجماعات الأثنية والطائفية متمسِّك بالمحاصصة بوصفها ضمانة لاستقرار النظام بالنظر إلى أن الصفقة النخبوية الّتي تفرزها المساومات تسمح باستمرارية تحقيق المكاسب ممَّا يجعل الأطراف السِّياسيَّة ملتزمة بقواعد النظام في الاعتماد على

البنية الريعية في بناء الشَّرعية، لكن عرف المحاصصة الحزبية أسهم في تأسيس الاختلافات حيث تكرست الفجوة بين آليات النظام وبين المُتغيِّرات المجتمعية معطلة قدرة النظام على الاستجابة للتحدِّيات المتمثلة بالحرمان النسبي الجماهيري عن الإطار الاجتماعي الوطني بالتزامن مع تدهور الشَّرعية السِّياسيَّة، وتصاعد الوعي الناقد، واشتداد الاغتراب السِّياسي لدى الجمهور بسبب الحرمان والتهميش والقهر، وفساد السُّلطة وتبعيتها لمراكز القرار الخارجي (نظمي وحارث 2020، 25 – 28).

لذلك انطلقت الاحتجاجات الشعبية في عهد حكومة "عادل عبد المهدي" في ما تُسمَّى "ثورة تشرين" في تشرين الأول 2019، طالبة بتوفير الخدمات وفرص العمل، وإطلاق سراح الأبرياء من المعتقلين والكشف عن المغيبين، وتعويض المهجرين وإعادة بناء المدن المدمّرة بفعل الحرب على "داعش"، وتشكيل حكومة وطنيَّة ودولة المواطنة في انتخابات حرّة نزيهة بإشراف دولي، واستبعاد المتّهمين بقتل المواطنين من المناصب الرسمية، وتقديمهم لمحاكم علنيَّة عادلة، وإعادة بناء الجيش والشرطة على أسس مهنيَّة بعيداً عن التدخُّلات، وإنهاء دور الميليشيات (Kareem 2021, 21 – 23)، وسنّ قوانين صارمة بحقّ من يحمل السِّلاح خارج الدَّولة، لكن الاستعمال المفرط للقوَّة من النظام وسع من قائمة المطالب إلى إسقاط الحكومة في تشرين الثاني 2019، وتشكيل حكومة مؤقتة برئاسة "مصطفى الكاظمي" في أيار 2020.

لقد واجهت الاحتجاجات الشعبية نظام مُتعدِّد الأقطاب تجسد الإقطاعيات السِّياسيَّة ومراكز السُّلطة المُتعدِّدة، الأمر الّذي عقد عملية إسقاط النظام السِّياسي برمته ؛ لأنه ليس متموضعاً في مكان مُحدِّد أو متجسدا بحزب واحد، أي غياب الموضعية المكانية والشخصانية للسُّلطة، لكن الحركة الاحتجاجية حينما حدَّدت أهدافها الواضحة، وتجنبت الانزلاق إلى الخيارات الراديكالية، لذلك استوجبت استمرار التعاطف المجتمعي لدى قطاعات عديدة، اذ انتقل الفعل الاحتجاجي في الفضاء العام إلى الفعل السِّياسي عِبرَ المؤسَّسات الدستورية، وتمكَّنت التحركات الجماهيرية من كسر حاجز الخوف للمطالبة

بالحقوق، وعمقت من أزمة الشَّرعية وقوضت التوازن في العلاقة بين مراكز القِوى المشتركة في النظام، وكسبت التأييد الإقليمي والدَّوْلي ومنظَّمة الأمم المتَّحدة والمرجعيات الدّينيَّة والفكرية الداخلية (نظمي وحارث 2020، 29 – 33).

إنَّ التفاوت الطبقي أصبح عاملاً في إعادة إنتاج الهويَّة الوطنيَّة الاحتجاجية، وانعاش النزعة الثَّقافة السِّياسيَّة للفرد بعد تنامي التحدي والمساءلة لديه حِيَال السُّلطة، وخلق حالة من التطوُّر السِّياسي وفق ديناميات الجَمَاعة، إذ هيَّأ الفضاء المجتمعي لمفاهيم الديمقراطية والمواطنة والعدالة، وعزَّز الوعي بالضرورة الملحة لإعادة توزيع الثروة حتى أصبح شعار استعادة الوطن حاجة جمعية أساسيَّة، وإعادة تشكيل مفهوم قدساوية أشخاص السُّلطة والطبقة الأوليغارشية الزبائنية الفاسدة الفاقدة للشَّرعية، والّتي خرقت العقد الدستوري والاجتماعي مع الجمهور اذ تغدو قابلة للنقد والدحض والتشكيك، والتخلص من حقبة الثَّقافة السِّياسيَّة الأثنية الزائفة، والتمرد على الاختزالية الطائفية، والانتقال إلى فضاء التفكير الجمعي (نظمي وحارث 2020، 44– 45)، المغاير لقِيَم الهويَّة الطائفية والمكوِّناتية واستقطاب الهويَّة الشعبوية الوطنيَّة.

القسم الثاني: مدى تأثير المطالبات الجماهيرية في السُّلطة

تأخر تشكيل الحكومة المؤقتة برئاسة "مصطفى الكاظمي" سبعة أشهر، وأُسْنِد إليها مهمَّة أجراء الانتخابات المبكرة في ضوء قانون جديد يعتمد نظام الأغلبية بعد أن كانت الأنظمة السابقة تعتمد النسبية، والترشح الفردي بعد أن كان السائد ترشيح القوائم الانتخابية الحزبية، والدوائر المُتعدِّدة إذ تقسم المحافظة الواحدة على عدة دوائر انتخابية بدلاً من أن تكون المحافظة دائرة واحدة متخذين من "الكوتا" النسائية في كل محافظة معياراً للتقسيم، وبالفعل جرت الانتخابات في تشرين الأول 2021.

لقد تبنت القِوى الحزبية خطاب الإصلاح والتغيير والفرصة الجديدة لإعادة بناء شرعيتها السِّياسيَّة والحزبية في المجتمع، وعلى الرغم من نجاح البيئة الانتخابية بشروطها الأمنيَّة، لكنها فشلت بشروطها السِّياسيَّة والتقنية اذ بدأت الاتهامات بين الكتُّل السِّياسيَّة حول عدم

نزاهة الانتخابات، كما شهدت مقاطعة واسعة اذ لم تتجاوز نسبة المشاركة الشعبية بحسب الأرقام الرسمية سوى (15، 42) بالمئة أيّ حوالى (210، 818، 8) مليون ناخب من أصل (844، 919، 20) مليون ناخب، إذ فشلت القِوى السِّياسيَّة في إقناع الناخبين بإمكانية التغيير من خلال الممارسة الانتخابية، وعكست الانتخابات المزيد من التراجع في شرعية العملية السِّياسيَّة وقدرتها على كسب القبول المجتمعي.

وبدلاً من التغيير المنشود جماهيرياً أعادت التشكيلات الحزبية الزبائنية إنتاج هيمنة النخبة السِّياسيَّة تحت مسميات الوحدة الوطنيَّة مع تحسن الحظوظ النسبية لفاعلين جُدُد، مثل: بعض الأجنحة السِّياسيَّة الشيعية وبعض القِوى السنية الصاعدة، لكن هذه التغيُّرات لم تعكس تحوُّلاً نوعياً في القدرة التمثيلية لدى الطبقة السِّياسيَّة، إذ جسدت استكمال الطابع المحاصصاتي للانطلاق نحو التوافقية في تشكيل علاقات السُّلطة، وكشفت عن عجز الآليات الانتخابية في أن تكون أداة للتغيير السِّياسي، إذ تحوَّلت الانتخابات إلى إجراءات دورية مفرغة تمثِّل العلاقات السُّلطوية الّتي تمتلك أدوات الحكم (نظمي وحارث 2020، 25–30). فقد طرحت الكتُّل السِّياسيَّة مبادرات التغيير من دون الاصطدام بشركائها، لأن المحاصصة تمكن معادلة الفصل على أسس اثنية وطائفية، وتُهيِّئُ مستوى عاليا من توزيع الكاسب بين النخب القابضة على السُّلطة للحفاظ على استمرارية المنظومة التوافقية ودَيْمُومة النظام السِّياسي، لذلك فأن التغيير الجذري في هيكليَّة النظام يعني الاختلال في توزيع الموارد، ويدفع القِوى الحزبية إلى الصِّراع المكلف الّذي يؤدي إلى خسارة النخب الحاكمة.

إنَّ الحركة الاحتجاجية العراقية أخفقت في تحويل الفعل الاحتجاجي إلى مشروع سياسي واضح ومستند على قوَّة سياسيَّة قادرة على الفوز في الانتخابات، إذ ان الكيان الممثل للاحتجاجات باسم "حركة امتداد" حصل على (9) مقاعد في البرلمان من أصل (329) مقعداً، كما حصل النواب المستقلين على حوالى (43) مقعداً، ثمَّ تبيَّن أن أغلب المستقلين ينتمون إلى الكتُّل السِّياسيَّة الكبيرة، وكانت مشاركتهم في الانتخابات بعنوان الاستقلالية خطوة من الأحزاب لكسب أكبر عدد من أصوات الناخبين (نظمي وحارث 2020، 53).

وحصل التيار الصدري على (73) مقعداً ليشكل تحالف سياسي باسم "**إنقاذ وطن**" يضمُّ التيار تحالف السِّيادة بزعامة "خميس الخنجر"، والحزب الديمقراطي الكوردستاني بزعامة "مسعود البارزاني"، وبلغ مجموع مقاعد التحالف نحو (180) نائبًا، ورفع التحالف شعار: تشكيل حكومة الأغلبية الوطنيَّة، وإكمال المسيرة الإصلاحية، وخدمة الشَّعب عِبرَ برنامج حكومي واضح وشفاف، وضمان هيبة الدَّولة وكرامتها واستقلالها بدون تدخُّلات خارجية، وسيادة القانون بعيداً عن العنف وتحت راية الوطن (احمد 2022).

وعلى الطرف المناهض تشكل تحالف سياسي باسم "**الإطار التنسيقي**" بزعامة "نوري المالكي" يضمُّ القِوى الشيعية، وهم: دولة القانون، والفتح، والحكمة، والنصر، وصادقون، وبلغ مجموع مقاعد التحالف حوالى (56) نائبًا، ورفع التحالف شعار: رفض نتائج الانتخابات، وتنسيق مواقف القِوى الشيعية خدمةً لمصالح المكوِّن الشيعي، وبسبب المناكفات السِّياسيَّة والإصرار على تشكيل الحكومة التوافقية، قدم نواب الكتلة الصدرية استقالتهم إلى رئيس مجلس النواب في حزيران 2022، ثمَّ عزَّز مجلس النواب المستقيلين بالخاسر الأقرب وتغطية النقص في عدد الأعضاء، واستحوذ "الإطار التنسيقي" على (40) مقعداً وسعى إلى تشكيل الحكومة بالاتِّفاق مع بقية أطراف العملية السِّياسيَّة (العساف 2022، 78 – 80)، لكن سرعان ما تفجرت الاحتجاجات الصدرية الّتي أغلقت البرلمان في تموز 2022، للمطالبة بإصلاح النظام السِّياسي، والتخلص من التوافقية والمحاصصاتية والتدخُّلات الخارجية، وبناء دولة المواطنة وتحقيق التنمية، وطالب السيد "مقتدى الصدر" بمشاركة طوائف الشَّعب كافة في الاحتجاجات، وعلى الرغم من أن المطالبات الصدرية هي ذاتها مطالبات ما يُسمَّى "**ثورة تشرين**"، لكن التجارب بين الشَّعب والتيار الصدري خلَّفت فجوة تحتاج إلى ردمٍ جاد، بسبب تذبذب القرارات القيادية للتيار، وعدم وجود خارطة طريق واضحة للاحتجاجات (العساف 2022، 84).

وعلى الرغم من المحاولات لشيطنة الاحتجاجات في العراق، إلاَّ أنّها امتازت بالعفوية، الشعبية، والقانونية، والعقلانية، لكنها لم تحقِّق الإصلاح ولم تفكّك المحاصصة والفساد

المقنن، ما يضع الواقع السِّياسي أمام ثلاثة مشاهد محتملة، هي: المشهد الأول، "تحقيق مطالب الاحتجاج"، إن تنامي الخطاب الوطني وتغليب المصلحة الوطنيَّة في الاحتجاجات حجم أيّ تسوية مقبولة، وخلق ضغوطاً على أجهزة الدَّولة، وسبب ضرراً للقِوى السِّياسيَّة المتحالفة مع الخارج، وهذه العوامل قد تدفع السُّلطة إلى تشكيل حكومة انتقالية للقيام بالانتخابات المبكرة. المشهد الثاني: "عدم تحقيق مطالب الاحتجاج"، أن الاحتجاجات تفتقد إلى وجود قيادة ثورية موحدة ومقبولة للجميع، الأمر الّذي يقود إلى الانقسام الشعبي، وتلاشي الاحتجاجات أمام الوعود الحكومية المتكررة. المشهد الثالث: "الفوضى والانفلات"، إن تضارب المصالح الفئوية قد تدفع بعض الأطراف إلى استعمال القمع والعنف؛ بسبب تنصل السُّلطة من واجباتها، والتأخر في تشكيل الحكومة الجديدة، وعدم حصول الكتُّل الفائزة في الانتخابات على حقوقها الدستورية.

النتائج والمناقشات:

إن النظام الديموقراطي ليس قراراً سياسياً يصدر من قمة هرم السلطة، إذ ان الديموقراطية تدل على وسيلة من وسائل الحكم القائمة على الإرادة الشعبية، ومن أجل إيجاد فرص التحول الديموقراطي فإن الأمر يتطلب إنضاج الشروط الموضوعية لعملية تحول النظام على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، فضلاً عن إتاحة الفرصة لمؤسسات المجتمع المدني، كما أن استعمال الأدوات العنفية في نشر المبادئ الديموقراطية يؤدي إلى نتائج عكسية، فقد استعملت الولايات المتَّحدة الأميركية نشر الأيديولوجية الرأسمالية عالمياً عِبرَ الدعوة لنشر الديمقراطية والحريَّة وفق الأنموذج الغربي الرأسمالي من طريق الوسائل السِّياسيَّة والإقتصادية والعسكرية لضمان ديمومة القيادة الأميركية في قمّة الهرمية الدَّوْلية، وتحصيل المكاسب وحماية المصالح الذاتية ومصالح الحلفاء والأصدقاء، فضلاً عن خلق الديمقراطيات الصديقة للولايات المتَّحدة الأميركية في مختلف أقاليم العالم خاصة الأقاليم الحيوية.

وبناء عليه فأن السُّلطة السِّياسيَّة في العراق لم تنشأ عن تطوُّر تلقائي، وإنَّما بفعل ضرورات

التدخُّل الخارجي، كما أن الفئات الحاكمة لم تحاول تبويب ظاهرة السُّلطة عِبرَ عملية المؤسسة، لذلك بقيت ظاهرة السُّلطة في عملها بمنأى عن الظواهر الإجتماعية والإقتصادية، وحدثت عملية الانفصال بين شخصية الدَّولة العراقية وبين السُّلطة الرسمية الفعلية الّتي تدير الأمور بعيداً عن الرؤية المؤسَّساتية.

كما إن أغلب عناصر الحكومات العراقية منذُ عام 2003، تشكَّلت وفق مبدأ الشراكة الوطنيَّة والديمقراطية التوافقية للخروج من الأزمات السِّياسيَّة، والحيلولة دون الانقسامات العنيفة، إلاَّ إنّ وضع أسس التعايش السِّلمي من طريق تقاسم السُّلطة حول الصِّراعات السِّياسيَّة إلى حالة من التنافر الاجتماعي الّذي يهدُّد الاستقرار الوطني.

إن الأحزاب السِّياسيَّة العراقية بشكل عام اتصفت بعدم تجذر الفكر الديموقراطي في برامجها الداخلية، وتعد هذه الصفة من المؤشرات المهدِّدة لعملية التحول الديمقراطي، إذ ان عملية التكيّف التي تمارسها الأحزاب السِّياسيَّة العراقية مع الوضع السِّياسيّ الجديد القائم على المبادئ الديمقراطية تبقى بعيدة نسبياً عن التوجُّهات الديمقراطية كونها لم تكن من المحاور الأساسية في متبنيات الأحزاب العراقية، ومردُّ ذلك إلى عدم تماهي الشروط الديمقراطي مع الطبيعة الفكرية للأحزاب السِّياسيَّة، وهذه المعترضات لم تؤثر بشكل كليّ في إيمان الأحزاب بعملية التداول السِّلمي للسُّلطة، وعلى التزام الأحزاب بالعملية السِّياسيَّة الديمقراطية من طريق اشتراكها في الانتخابات التشريعية، واحتكامها إلى الدستور العراقي الدائم عام 2005، وهي مرحلة مهمة في مسار التحول الديمقراطي، غير أن النخبة السِّياسيَّة والأحزاب والحركات الّتي تبلورت في إطار شكليّ في أفضل الأحوال لم طرح المبادرات الوطنيَّة الشاملة للوصول إلى النظام السِّياسي الّذي يحقِّق التطلُّعات الجماهيرية، اذ أصبح البحث عن المصالح الشخصية والحزبية وتقاسم النفوذ الغاية الأسمى للنخب والأحزاب.

إن تطبيق الديمقراطية التوافقية والمحاصصة الحزبية عمقت من التشوه في العملية السِّياسيَّة اذ أضعفت بنية الدَّولة وهمشت الأهداف الوطنيَّة، إذ دفعت المجتمع نحو

الولاءات المذهبية والأثنية والدّينيَّة، وأدَّت إلى تراجع الهويَّة الوطنيَّة والمواطنة بوصفهما أحدى أسس بناء الدَّولة، لذلك انطلقت التحركات الشعبية المطالبة بإجراء التغيير والتخلص من الاستقطاب الطائفي، والتشظي المجتمعي، والتمايز الطبقي، والقيام بدور إيجابي في تحويل الدَّولة إلى الشكل الجمعي المؤسَّسي، وخلق ثقافة مشتركة تملأ الفراغ بين المجتمع والدَّولة، وتحفيز أصحاب القرار لإعادة بناء مفاهيم عملية التحول الديمقراطي.

الخاتمة:

في ختام بحثنا توصلنا إلى الاستنتاجات الآتية:

1. لقد سعت الولايات المتَّحدة الأميركية إلى توظيف الديمقراطية للمحافظة على الأمن القومي، والقائمة على فكرة المصلحة، وليست المبادئ الإنسانية والقيم الحضارية من طريق الأدوات السِّياسيَّة والإقتصادية والعسكرية، إذ عملت على تشكيل النظام السِّياسي العراقي وفق مبدأ التوافقية وتقاسم المصالح الذاتية الّتي تعزَّزت مع توزيع المناصب الحكومية، وغياب الرؤية الوطنيَّة الشاملة للأحزاب السِّياسيَّة الكُبْرَى المهيمنة على صناعة القرار.

2. إن بناء المؤسسات التوافقية في إدارة الدولة العراقية خلق حالة من التوزيع القائم على المصالح الحزبية، الأمر الذي عمق من التشرذم والانقسام المجتمع والذي انعكس بدوره على البنية الإجتماعية في موجات من العنف والعنف المضاد، اذ وجدت الجماعات الخارجية والمغرضة من حالة الانقسام فرصة للتقليل من أهمية المصلحة الوطنية القائمة على المواطنة الصالحة.

3. إن إدارة الدولة العراقية تتطلب إقرار مبدأ سيادة القانون ودولة المؤسَّسات القائمة على قِيَم الحوار واحترام الرأي، ومبدأ التداول السِّلمي للسُّلطة والاستتباب الأمني بوصفهما شرطان أساسيان في عملية الانتقال الديمقراطي، فضلاً عن التأكيد على المصالح الوطنيَّة المشتركة في الهيكلية العامة للنظام السِّياسي بعيداً عن الفئوية الضيقة.

قائمة المصادر:

إبراهيم، حسنين توفيق وعبد الجبار أحمد عبد الله. 2005. *التحوّلات الديمقراطية في العراق: القيود والفرص*. سلسلة دراسات عراقية، أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث.

أحمد، صافيناز محمد. 2022. "العراق: استقال الصدر.. فهل ينجح الإطار؟!". تقديرات استراتيجية. حزيران/يونيو. 2022 https://acpss.ahram.org.eg Visited 22/3/2024.

أوتارى، مارينا وتواس كارودرز. 2006. *المعونة الأجنبية لدّعم الديموقراطية: هل هي تمويل لنشر الفضيلة؟*. ترجمة محمود بكر. واشنطن: مؤسَّسة كارنيغي للسَّلام الدَّوْلي.

البكري، ياسين سعد محمد. 2009. "إشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية". *مجلة المستنصرية للدراسات العربيَّة والدَّوْلية*، عدد.27(أيلول/سبتمبر):74.

https://www.iasj.net/iasj/article/9309

الجميلي، سلمان. 2004. "المقاومة العراقية وملامح تشكيل الهويَّة". *مجلة المستقبل العربي*، عدد. 303 (أيار/مايو):91.

الخفاجي، قحطان كاظم. 2009. "مستقبل الدَّور الإقليمي للعراق في ظلّ الاحتلال الأميركي". *مجلة قضايا سياسية4*، عدد. 15(كانون الثاني/يناير): 83.

الربيعي، ولاء محمد علي حسين. 2016. *الخطاب الدعائي الأميركي إزاء الشَّرق الأوسط: دراسة تحليلية*. عمّان: دار غيداء للنشر والتوزيع.

السبعاوي، سالم مطر. 2021. *نظرية الفوضى الخلاقة في فكر المحافظين الجدد لإعادة تشكيل النظام الإقليمي العربي* . عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

القيسي، فريد جاسم حمود 2012. *فتنة العنف في العراق: دراسة سوسيولوجية تحليلية نقدية في أسباب العنف*. بغداد: دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع.

العساف، سوسن. 2022. "اتجاهات تحوُّل العراق عربياً وإقليمياً في ظلّ الحكومة الجديدة". *مجلة دراسات شرق أوسطية*، عدد. 99(ربيع): 78–80.

التقرير الاستراتيجي العربي2006. 2005 – 2006. مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية: القاهرة.

بريجينسكي، زبيغنيو. 1998. *الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين*. ترجمة مالك فاضل. بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع.

بينغيو، أوفرا. 2014. *كرد العراق: بناء دولة داخل دولة*. ترجمة. عبد الرزاق عبد الله بوتاني. بيروت: دار الساقي.

ديناميكيات النزاع في العراق (تقييم إستراتيجي). 2007. بيروت: معهد الدراسات الإستراتيجية.

رحمان، أراس رسول. 2020. *الإطار الدستوري لطبيعة نظام الحكم خلال الفترة الانتقالية (العراق أنموذجاً)*. القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع.

سلامة، حسن محمد. 2001. أثر العولمة على تطوُّر النظام السِّياسي. *مجلة الديمقراطية*، عدد. 2(آذار/مارس): 33–34.

عتريس، جعفر. 2004. *العراق في قلب الإعصار: سقوط بغداد والتحوُّلات الكُبْرَى أولى معالم الشَّرق الأوسط الكبير*. بيروت: دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع.

عوض، جيهان عبد السلام. 2021. *أميركا ودورها في الصراعات العربية حتى 100 يوم من بداية حكم ترامب*. القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع.

غريري، أرشد مزاحم مجبل. 2013. *تطور العلاقات العراقية الأميركية*. القاهرة: مركز الكتاب الأكاديمي.

فارس، هاني. 2004. *"الآثار السِّياسيَّة – الإجتماعية للحرب ضدَّ العراق في العراق وفي المنطقة العربيَّة". احتلال العراق: الأهداف – النتائج – المستقبل*. بإشراف محمد الهزاط وآخرون. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيَّة.

فلوربابيه، مارك. 2007. *الرأسمالية أم الديمقراطية؟ خيار القرن الواحد والعشرين*. ترجمة. عاطف المولى. بيروت: الدار العربيَّة للعلوم الناشرون.

معموري، نبراس. 2015. *محنة الدستور ... وإشكالية التعديل*. القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع.

نصراوي، صلاح. 2008. *فوق الانقاض نهاية المشروع الأميركي في العراق*. القاهرة: المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات.

نظمي، فارس كمال، وحسن حارث. 2020. *الاحتجاجات التشرينية في العراق: احتضارُ القديم واستعصاءُ الجديد*. بغداد: مؤسَّسة المدى للإعلام والثَّقافة والفنون.

نيكسون، ريتشارد. 1992. *أميركا والفرصة التاريخية: كيف تواجه أميركا الدَّولة العُظمى الوحيدة التحدِّيات العالمية الراهنة؟*. ترجمة. محمد زكريا إسماعيل. بيروت: مكتبة بيسان.

ورثنغتون، آمي وآخرون. 2003. *العراق الغزو – الاحتلال – المقاومة: شهادات من خارج الوطن العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيَّة.

List of references:

Al – Assaf, Sawsan. 2022. "Trends in Iraq's Arab and regional transformation under the new government". *Journal of Middle Eastern Studies*, no.99(Spring):78-80.

Al – Bakri, Yassin Saad Muhammad. 2009. Problems of consensual democracy and its repercussions on the Iraqi experience. *Al – Mustansiriya Journal for Arab and International Studies*, no. 27. (September):74. https://www.iasj.net/iasj/article/9309

Al – Khafaji, Qahtan Kazem. 2009. "The future of Iraq's regional role under the American occupation".*Political Issues Journal4*, no. 15(January):83.

Al – Rubaie, Walaa Muhammad Ali Hussein. 2016. *American propaganda discourse regarding the Middle East: An analytical study*. Amman: Dar Ghaida for Publishing and Distribution.

Al-Qaisi, Farid Jassim Hammoud, 2012. *The Sedition of Violence in Iraq: A Critical, Analytical, Sociological Study into the Causes of Violence.* Baghdad: Al-Basaer House and Library for Printing, Publishing and Distribution.

Al-Sabaawi, Salem Matar, Parliament 2021. *The theory of creative chaos in two ideas depends on the restructuring of the Arab conservative system*. Amman: Dar Al-Academi Publishing and Distribution Company.

Al-Jumaili, Salman. 2004. "Iraqi Resistance and Features of Identity Formation." *Arab Future Magazine,* issue. 303 (May):91.

Atris, Jaafar, 2004. *Iraq in the Heart of the Hurricane: The Fall of Baghdad and the Major Transformations are the First Landmarks of the Greater Middle East*. Beirut: Dar Al – Mahaja Al – Bayda for Printing. Publishing and Distribution.

Arab Strategic Report2006. 2005 - 2006. Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies: Cairo.

Awad, Jihan Abdel Salam, 2021. *America and its role in the Arab conflicts until 100 days from the beginning of Trump's rule*. Cairo: Arab Center for Publishing and Distribution.

Ahmed, Safinaz Muhammad. 2022. "Iraq: Al-Sadr resigned... Will the framework succeed?!" Strategic estimates. June 2022. https://acpss.ahram.org.eg Visited 3/22/2024

Bengio, Ofra. 2014. *Iraqi Kurds: Building a State Within a State*. Translated by: Abdul Razzaq Abdullah Boutani. Beirut: Dar Al – Saqi

Brzezinski, Zbigniew. 1998. *Chaos: Global Disorder on the Verge of the Twenty – First Century.* translated by: Malek Fadel. Beirut: Al – Ahlia Publishing and Distribution.

Conflict dynamics in Iraq (strategic assessment). 2007. Beirut: Institute for Strategic Studies.

Fleurpayer, Marc. 2007. Capitali*sm or Democracy? The choice of the twenty – first centur*y. Translated by: Atef Al – Mawla. Beirut: Arab House of Science Publishers. https://koha.birzeit.edu/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionumber=200638

Fares, Hani, 2004. *"Social-political effects of the war against Iraq in Iraq and in the Arab region." The Occupation of Iraq: Objectives - Results - The Future*, supervised by Muhammad Al-Hazzat and others. Beirut: Center for Arab Unity Studies.

Ibrahim, Hassanein Tawfiq and. Abdul – Jabbar Ahmed Abdullah. 2005. *Democratic Transitions in Iraq: Constraints and Opportunities*.. Abu Dhabi: Gulf Research Center.

Ghariri, Arshad Muzahim Mujbil, 2013. The development of Iraqi-American relations. Cairo: Academic Book Center.

Kareem, Ahmed, 2021. *October Revolution 2019 Concerns of Human Rights in Iraq*. Iraq: Independently published.

Mead, Walter Russell. 2002. *Special Providence: American Foreign Policy and How It Changed the World*. London: Taylor and Francis Books. Inc.

Mamouri, Nebras, 2015. *The plight of the constitution...and the problem of improvements*. Cairo: Arab Center for Publishing and Distribution.

Nazmi, Fares Kamal and Hassan, Harith. 2020. *The October protests in Iraq: The death of the old and the intractability of the new*. Baghdad: Al Mada Foundation for Media. Culture and Arts.

Nixon, Richard. 1992. *America and the Historical Opportunity: How does America. the only superpower*, *face the current global challenges?* Translated by: Muhammad Zakaria Ismail. Beirut: Bisan Library.

Nasrawi, Salah, 2008. *Above the rubble is the end of the American project in Iraq*. Cairo: Al Mahrousa for publishing, press and information services.

Otari, Marina and, Tuas Carauders. 2006, *Foreign Aid to Support Democracy: Is it Funding to Spread Virtue*?. Translated by: Mahmoud Bakr. Washington: Carnegie Endowment for International Peace.

Rahman, Aras Rasoul, 2020. *The constitutional framework for the nature of the government system during the transitional period (Iraq as a model).* Cairo: Arab Center for Publishing and Distribution.

Salama, Hassan Muhammad. 2001. The impact of globalization on the development of the political system. Democracy Journal, no. 2(March)33-34.

Worthington, Amy et al., 2003. *Iraq: Invasion – Occupation – Resistance: Testimonies from Outside the Arab World*. Beirut: Center for Arab Unity Studies.